

Distr.: General
18 November 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

التقرير المرحلي السنوي السادس عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

التقرير الرابع عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية
المقترحة لعام ٢٠٢٠

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي السنوي السادس للأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/74/452). وكان معروضا على اللجنة أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية للأمم المتحدة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (A/74/5 (Vol. I))^(١). واجتمعت اللجنة أثناء نظرها في التقريرين المذكورين أعلاه مع أعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات، ومع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

٢ - ويشير الأمين العام إلى أن تقريره مقدم عملا بالجزء العاشر من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠ ألف، الذي وافقت فيه الجمعية على النطاق العام والجدول الزمني والتكاليف المقدرة للمشروع، والجزء الثامن عشر من القرار ٢٧٢/٧١ ألف، والجزء السادس عشر من القرار ٢٦٢/٧٢ ألف، والجزء الثالث عشر من القرار ٢٧٩/٧٣ ألف. ويغطي التقرير الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ آب/

(١) ترد الملاحظات والتوصيات الصادرة عن المجلس بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في الفصل الثاني، الفقرات ٤٨٨ إلى ٥٥٨، من تقريره (A/74/5 (Vol. I)).



أغسطس ٢٠١٩، ويقدم معلومات مستكملة عن الأنشطة المضطلع بها منذ التقرير المرحلي السنوي الخامس للأمين العام (A/73/395)، بما في ذلك معلومات عن التقدم المحرز في المشروع، وعن استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، وتقديرات التكاليف، ومخططات التقييم الممكنة، وآليات التمويل البديلة.

ثانياً - إدارة المشروع والإشراف عليه

٣ - يقدم الأمين العام، في الفرع الثاني من التقرير، معلومات مستكملة عن إدارة المشروع، بما في ذلك معلومات عن اجتماعات المجلس الاستشاري واللجنة التوجيهية للمشروع، وعن ثلاث عمليات لمراجعة الحسابات أجراها مجلس مراجعي الحسابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في الفترات من ١٢ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ومن ١٤ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١٩، ومن ٢٢ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩. وأشير في التقرير إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أحال توصياته إلى القيّم على المشروع (المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف) في رسالة موجهة للإدارة، أكد المجلس فيها ما يلي: (أ) تُنفذ جميع التوصيات الواردة في تقرير المجلس الأول عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/70/569) وجميع توصياته الواردة في تقاريره السابقة عن البيانات المالية للأمم المتحدة (A/72/5 (Vol. I) و A/72/5 (Vol. I)/Corr.1، الفصل الثاني، و A/74/5 (Vol. I) الفصل الثاني)، باستثناء توصية واحدة؛ (ب) تُنفذ بالكامل أكثر من ثلثي التوصيات الواردة في تقريره الثاني عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/73/157) أو تجاوزتها الأحداث. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات مستكملة عن حالة تنفيذ التوصيات الست المتبقية قيد التنفيذ. واللجنة الاستشارية واثقة من أن التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات ستنفذ بالكامل وعلى وجه السرعة.

ثالثاً - التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

ألف - حالة المشروع والجدول الزمني والتكاليف

٤ - يرد موجز عن حالة الأنشطة في الفقرات ١٢ إلى ١٧، مع تقديم مزيد من التفاصيل في الفقرات ١٨ إلى ٤٢، من التقرير المرحلي السادس (A/74/452). وتشمل الأنشطة الرئيسية المبلغ عنها ما يلي: (أ) حل المسائل المتعلقة بالتربة واستكمال الأساسات والأعمال الهيكلية لمبنى المكاتب الدائم الجديد H^(٢)، إضافة إلى إنجاز التعليمات المتعلقة بالتغييرات للجهة المتعاقدة بهدف الإدماج التام لاستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، كل ذلك ضمن مخصصات الميزانية الإجمالية للبناء الجديد، وضمن البرنامج العام للمشروع (انظر الفقرة ٨ أدناه)؛ (ب) إنجاز أعمال التصميم التقني وإطلاق عملية طلب تقديم العروض لتجديد المباني التاريخية القائمة، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بالسلامة من الحرائق وسلامة الأرواح في امتثال كامل لأنظمة الوقاية من الحريق وقوانين البناء في البلد المضيف؛ (ج) صقل خطط استمرارية تصريف الأعمال، بما في ذلك تقديم عروض لإنشاء بنية تحتية مؤقتة من أجل كفاءة استمرارية أنشطة عقد الاجتماعات خلال أعمال التجديد؛ (د) إنجاز التصميم التفصيلي للمبنى E؛ (هـ) إدماج الحلول التصميمية التي اقترحت على الفريق العامل المعني بمسائل الإعاقة في وثائق التصميم

(٢) يشار إليه باسم "المبنى الجديد H" فيما تبقى من هذا التقرير.

التقني وفي المناقصة الخاصة بتنفيذ أعمال التجديد في المباني التاريخية القائمة وفي التصميم التفصيلي المنجز للمبنى E؛ (و) تحديد الاحتياجات من الأثاث لجميع المباني، سواء أوجدت استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل أم لم توجد، والإعلان عن مناقصة لتقديم قطع أثاث تتجاوز الأثاث الموجود المتاح من أجل إعادة استخدامه؛ (ز) مواصلة صقل استراتيجية التنفيذ على مراحل عند الاضطرار بالأعمال، ووضع خطط لوجستية لنقل الموظفين إلى أماكن العمل المؤقتة ومنها في كل مرحلة من مراحل عملية التجديد؛ (ح) إحراز تقدم في وضع إجراءات التسليم لأجزاء العمل المكتملة من المقاول إلى فريق مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وقسم إدارة المرافق، بدءاً من المبنى الجديد H في عام ٢٠٢٠.

٥ - وفيما يتعلق بالمبنى الجديد H، يشير الأمين العام في تقريره إلى أن تغيير المخططات الداخلية لدعم تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل تنفيذاً كاملاً قد أدى إلى زيادة في التكاليف الإجمالية للتشييد، فضلاً عن التأخر في موعد تسليم الطوابق الأولى من المبنى، الذي مُدد بموجب العقد بمقدار ١٠ أسابيع (A/74/452، الفقرة ٥٢؛ وانظر أيضاً الفقرة ٨ (أ) أدناه). ومنحت أيضاً تمديدات زمنية إضافية للطوابق الوسطى والعلوية نتيجة إنجاز التغييرات لحل المسائل المتعلقة بالتربة على النحو المشار إليه في التقرير المرحلي السابق (A/73/395، الفقرة ٦٠). وأشار في التقرير إلى أن من المقرر أن يبدأ شغل الطوابق المنجزة في المبنى الجديد H تدريجياً في ربيع عام ٢٠٢٠، مع إنجاز جزء كبير من أعمال التشييد في جميع أجزاء المبنى في صيف عام ٢٠٢٠ (A/74/452، الفقرة ٥١). ويقدم مجلس مراجعي الحسابات مزيداً من التفاصيل عن التأخيرات في تشييد المبنى الجديد H (A/74/5 (Vol. I)، الفقرات ٤٩٤ إلى ٤٩٦).

٦ - وفيما يتعلق بأعمال تجديد المباني التاريخية القائمة، يشير الأمين العام في تقريره إلى إنجاز أعمال التصميم التقني وإطلاق عملية طلب تقديم العروض. ومن المتوقع أن تبدأ أعمال التجديد في ربيع عام ٢٠٢٠، أي بعد ستة أشهر من الموعد المقرر أصلاً، عقب مرحلة خدمات ما قبل التشييد وتحديد السعر الأقصى المضمون النهائي. ويعزى تأخر التنفيذ إلى استراتيجية التنفيذ المنقحة المبينة في التقرير المرحلي السنوي الرابع (انظر A/72/521، الفرع الثالث - كاف)، التي تتضمن إعادة ترتيب تسلسل عملية التصميم والتكيف مع استراتيجية التعاقد على السواء. ويرد في التقرير أن استراتيجية التنفيذ المنقحة أتاحت للأمم المتحدة الحصول على عطاءات تنافسية عالية الجودة، على الرغم من شواغل السوق إزاء المخاطر التي ينطوي عليها العقد المرتبطة بعمر المبنى ومعالم التراث وحجم الأعمال إضافة إلى الحاجة إلى أن يواصل مكتب الأمم المتحدة في جنيف عملياته طوال مدة تنفيذ الأعمال. وفي إطار مرحلة خدمات ما قبل التشييد من عقد التجديد، وعقب تعيين مقاول عام لتجديد المباني التاريخية لقصر الأمم، ستقدم حزم أعمال إلى متعاقدين محتملين من الباطن، مما يتيح للإدارة الاطلاع على معلومات سوقية دقيقة بشأن تكلفة مختلف مجالات أعمال التجديد، وتحديد مزيد من فرص تحليل القيمة، وأيضاً تيسير اتخاذ قرارات بشأن فرص تحليل القيمة وترشيد التكاليف. وفي حين تنطوي إضافة مرحلة خدمات ما قبل التشييد على تأخير لمدة ستة أشهر في الجدول الزمني للمشروع، فإنها ستتيح الحد من مخاطر التنفيذ خلال أعمال التجديد (A/74/452، الفقرات ١٤ و ٥٣ و ٧٣).

٧ - وفيما يتعلق باستمرارية تصريف الأعمال، وبصفة خاصة، المخاطر التي تم تحديدها في التقرير المرحلي السابق بشأن الحاجة المحتملة إلى مرافق مؤقتة لعقد الاجتماعات (A/73/395، الفقرة ٥١)، يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه جرى استكشاف الخيارات المتاحة لكفالة استمرارية خدمات المؤتمرات، وجرى تقدير تكاليفها وتقييمها. وأشار في التقرير كذلك إلى أنه قد تم التوصل إلى استنتاج مفاده أن

استخدام مرفق مؤقت للاجتماعات هو أكثر الحلول فعالية من حيث التكلفة لضمان وجود حيز كاف لعقد الاجتماعات بما يكفل استمرارية تصريف الأعمال خلال أعمال التجديد وبما يراعي النطاق المعتمد للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وسيتألف المرفق المؤقت من ثلاث غرف للاجتماعات، مزودة بكامل الإمكانيات السمعية - البصرية، وتصل سعة استضافة كل منها إلى ٢٠٠ مشارك خلال فترة تجديد المباني التاريخية. وسيتحول المرفق بعد ذلك إلى غرفة اجتماعات كبيرة تتسع لاستضافة ٦٠٠ مشارك خلال فترة تجديد المبنى E. وسيتم إزالة المرفق المؤقت عند الانتهاء من أعمال الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/74/452، الفقرات ٤٠ إلى ٤٢).

٨ - ويرد في الجدول ١ من تقرير الأمين العام موجز خطة التكاليف المتوقعة لمشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٥، ويرد موجز للتغييرات الرئيسية المدخلة على خطة التكاليف منذ التقرير المرحلي السابق (A/73/395) في الفقرات ٥٥ إلى ٦٠ من التقرير المرحلي السادس (A/74/452). وتشمل التغييرات ما يلي: (أ) زيادة قدرها ٤,٩ ملايين فرنك سويسري لتشييد المبنى الجديد H، من ١١٣,٦ مليون فرنك سويسري إلى ١١٨,٥ مليون، على الرغم من أنه لا يزال في حدود المبلغ المقدّر بـ ١٢٥,١ مليون فرنك سويسري المخصص للمبنى الجديد H كجزء من قرض البلد المضيف؛ (ب) زيادة قدرها ٣١,٢ مليون فرنك سويسري لأعمال تجديد المباني التاريخية القائمة وتفكيك سبعة طوابق من المبنى E^(٣)؛ (ج) زيادتان مقدرتان قيمتهما ٦,٧ ملايين فرنك سويسري و ١,٥ مليون فرنك سويسري للخدمات الاستشارية وتكاليف إدارة المشروع المتوقعة، على التوالي، وهو ما يعزى أساساً إلى تمديد الجدول الزمني للمشروع لمدة ستة أشهر المتعلق بمرحلة خدمات ما قبل التشييد. وسيقابل هذه الزيادة في التكاليف جزئياً انخفاض قدره ٢,١ مليون فرنك سويسري في التكاليف التقديرية المرتبطة بالتقسيم والتجهيز والتركيب، ناتج عن تحسين تصميم مباني قصر الأمم التاريخية، وتحديدًا في المبنى A. وبين الجدول ١ أن من المتوقع الآن أن تبلغ قيمة مجموع التكاليف المقدرة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث ٤١٧ ٠٠٠ ٧٩٨ فرنك سويسري مقابل الميزانية الإجمالية المعتمدة البالغة ٥٠٠ ٠٠٠ ٨٣٦ فرنك سويسري، ويتبقى مبلغ قدره ٩١٧ ٠٠٠ ٣٦ فرنك سويسري للطوارئ ومبلغ قدره ١ ١٦٦ ٠٠٠ فرنك سويسري لتساعد التكاليف المتعلقة بالطوارئ (انظر الفقرة ١٧ أدناه).

٩ - وبينما تلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم المحرز وإنجاز بعض أنشطة المشروع، فإنها تشعر بالقلق إزاء التأخير لمدة ستة أشهر، وزيادة التكاليف، والمخاطر على الجدول الزمني للمشروع وخطة التكاليف المعروضة في التقرير المرحلي السادس. وتلاحظ اللجنة أن تكاليف تشييد المبنى الجديد H زادت بالفعل بمقدار ٤,٩ ملايين فرنك سويسري (انظر الفقرة ٨ أعلاه) وأن التكلفة التقديرية لأعمال تجديد المباني التاريخية القائمة، بما في ذلك هدم المبنى E، يتوقع أن تزداد بمقدار ٣١,٢ مليون فرنك سويسري، مع ما يقابل ذلك من انخفاض في الموارد المقدرة المتاحة للطوارئ (انظر الفقرة ١٧ أدناه). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل اتخاذ جميع تدابير التخفيف من أجل إنجاز التشييد في الوقت المناسب وفي حدود الموارد الإجمالية التي اعتمدها الجمعية العامة في

(٣) يتألف مبلغ ٣١,٢ مليون فرنك سويسري من ٨,٦ ملايين فرنك سويسري للمرفق المؤقت للاجتماعات، و ٣,٠ ملايين فرنك سويسري لتكاليف المرافق في مرحلة خدمات ما قبل التشييد الممتدة لفترة ستة أشهر، و ١٩,٦ مليون فرنك سويسري نتيجة لتحسين تقدير التكاليف خلال فترة التصميم التقني وإعداد وثائق تقديم العروض الناجم عن استراتيجية التنفيذ المنقحة.

قرارها ٢٣٨/٧٠ بء للخططة الاستراتيجية لحفظ التراث. وتكرر اللجنة تأكيد الحاجة إلى إدارة المشاريع بشكل صارم والرصد الدقيق للمجالات التي تنطوي على مخاطر ونقاط ضعف. وتشدد مرة أخرى أيضا على أهمية أدوار ومسؤوليات الجهة القائمة على المشروع واللجنة التوجيهية فيما يتعلق بتوجيه إدارة عملية تنفيذ المشروع والإشراف عليها، وتيسير عملية اتخاذ القرارات وتسوية المشاكل بسرعة، وكفالة إحراز تقدم في المشروع ضمن المهلة الزمنية والميزانية المحددتين (A/72/7/Add.25)، الفقرة ١١، و A/73/576، الفقرة ٩).

باء - الاستدامة وتخفيض استهلاك الطاقة

١٠ - فيما يتعلق بمسألة الاستدامة وتخفيض استهلاك الطاقة (A/74/452، الفقرات ٣١ إلى ٣٤)، يشير الأمين العام في التقرير إلى ما يلي: (أ) صُمم المبنى الجديد H وفقا لمعيار مينرجي السويسري لكفاءة استخدام الطاقة، وسيكون مستوى أدائه معادلا للمعيار المعترف به دوليا المتمثل في الشهادة الذهبية للريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي؛ (ب) يشمل تحديد قصر الأمم زيادة في الألواح الشمسية وفي استخدام نظم التحكم في حرارة مياه البحيرات كبديل للوقود الأحفوري؛ (ج) تهدف الخططة الاستراتيجية لحفظ التراث إلى تخفيض استهلاك الطاقة في قصر الأمم بنسبة ٢٥ في المائة على الأقل (انظر الفقرة ١١ أدناه).

١١ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن من الأهداف الأساسية للخططة الاستراتيجية لحفظ التراث تخفيض استهلاك الطاقة في قصر الأمم بنسبة لا تقل عن ٢٥ في المائة مقارنة بخط الأساس لعام ٢٠١٠ (A/74/452، الفقرة ٣٣، و A/66/279، الفقرة ١١ (ج) '٤'). ويشير كذلك إلى أن استبدال معظم النوافذ قبل بدء أعمال البناء والتجديد في إطار الخططة الاستراتيجية لحفظ التراث أسهم في تحقيق هذا الهدف. وأوصى مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره الثاني عن الخططة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/73/157، الفقرة ٢٥٩؛ وانظر أيضا الفقرة ٣ أعلاه)، بتكليف الهدف المتمثل في نسبة ٢٥ في المائة لتؤخذ في الاعتبار وفورات الطاقة التي تحققت بالفعل قبل الخططة الاستراتيجية لحفظ التراث وخارج نطاقها، وباستخدام بداية تنفيذ الخططة الاستراتيجية لحفظ التراث في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ باعتبارها المعيار المرجعي بدلا من عام ٢٠١٠. وأشار في تقرير الأمين العام إلى وضع منهجية حساب بديلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحديد التحسينات المتبقية المطلوبة في إطار الخططة الاستراتيجية لحفظ التراث من أجل تحقيق الهدف الأصلي المتمثل في نسبة ٢٥ في المائة. وسيجري استعراض هذه المنهجية مع المجلس خلال مراجعته المقبلة للحسابات ومن ثم وضعها في صيغتها النهائية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مزيدا من المعلومات عن الهدف المحدث ومنهجية الحساب في تقريره المرحلي المقبل. وتؤكد اللجنة الحاجة إلى جمع بيانات مرجعية سليمة وموثوقة عن كل من استهلاك الطاقة وتكاليف الطاقة يمكن استعمالها لقياس التحسينات الفعلية التي تتحقق بعد إنجاز الخططة الاستراتيجية لحفظ التراث.

جيم - استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل وكفاءة استخدام الحيز المكاني

١٢ - ترد المعلومات المتعلقة بتنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في المبنى الجديد H في الفقرتين ٢٢ و ٢٣ من تقرير الأمين العام. وأشار إلى أن المخطط الداخلي للمبنى الجديد H صمم منذ البداية بحيث يستوعب أماكن العمل المفتوحة بالدرجة الأولى، وأن الاستمرار في تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل يؤدي إلى زيادة عدد شاغلي المباني الذين يمكن استيعابهم في المبنى الجديد H

بما يحقق متوسط نسبة قدره ١,٢٥:١ (توزيع خمسة موظفين على كل أربع محطات عمل)، وفقا لما ذكر سابقا. وجرى، بناء على ذلك، تنقيح خطة تخصيص أماكن المكاتب لمختلف الوحدات التنظيمية، وأعيد تصميم مخططات الطوابق من أجل تحسين المخطط على الوجه الأمثل لتحقيق أقصى قدر من رفاه الموظفين وإنتاجيتهم، بالتشاور مع الكيانات التي ستشغل المبنى عند الانتهاء من أعمال الخطة الاستراتيجية للتراث. وأقرت التصميم النهائية، ونُفذ تغيير في العقد ضمن الميزانية المعتمدة (انظر الفقرة ٥ أعلاه). وبالإضافة إلى ذلك، حُددت الاحتياجات من الأثاث وأُعلن عن عملية تقديم العروض، وسيُجرى تقييم لنماذج الأثاث الأولية بمشاركة الموظفين من أجل ضمان ملاءمة الأثاث. وأشار كذلك إلى أن المبنى الجديد H سيجهز كبيئة أماكن عمل مرنة خلال فترة إشغال المبنى بصورة مؤقتة وكذلك خلال إشغاله النهائي.

١٣ - وأشار في التقرير كذلك إلى أنه عملا بما قرره الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٧٣ ألف من أن أنظمة التهوية والتبريد لن يتم تركيبها في المباني التاريخية لقصر الأمم، فإن مدى إمكانية تطبيق استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل محدود. ووفقا للأمانة العامة، لئن كانت ستُطبق خصائص محدودة من استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، مثل إضافة أماكن صغيرة للاجتماعات وأماكن لتخزين الأطعمة، فإن بيئة المكاتب الاعتيادية ستُقام داخل أماكن مغلقة تماما (A/74/452، الفقرتان ٢٠ و ٢١؛ و A/73/395، الفقرة ٢٤). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام أن يكفل، عند تطبيق استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في قصر الأمم، مراعاة الخصائص المادية والاحتياجات المحددة للمحافظة على التراث، ورفاه الموظفين وقدرتهم على الإنتاج، وكذلك مبادرات التحول في سير عمل المنظمة، بطريقة فعالة من حيث التكلفة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٢ ألف). واللجنة الاستشارية واثقة من أن الأمين العام سيقدم إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا البند، مزيدا من المعلومات عن تطبيق خصائص محدودة من استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في المباني التاريخية القائمة.

١٤ - ويذكر الأمين العام في تقريره كذلك أنه من أجل تجنب تعطيل العمليات أثناء فترات الحرّ الأطول والأكثر تواترا، يُعتقد أن من الضروري تركيب نظام تبريد في أماكن المكاتب الحالية والأماكن ذات الصلة المخصصة للاجتماعات، على النحو المشار إليه في تقريره المرحلي السابق. ويشير الأمين العام أيضا إلى اعترافه إدراج مشروع منفصل لإدخال التهوية والتبريد في الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، مع تحديد إطار زمني للتنفيذ يبدأ بعد الانتهاء من الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/74/452، الفقرتان ٢٥ و ١٢٦ ب)). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة قررت، في قرارها ٢٧٩/٧٣ ألف، عدم الموافقة على تركيب أنظمة التهوية والتبريد في قصر الأمم في إطار مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

رابعا - تمويل المشروع

١٥ - يغطي تقرير الأمين العام في تقريره طائفة من مسائل التمويل، منها: اتفاق القرض المقدم من البلد المضيف؛ وخطة تسديد قرض البلد المضيف؛ وإدارة حالات الطوارئ؛ ومخطط الاعتمادات والأنصبة المقررة؛ وعملة الأنصبة المقررة؛ وإدارة مخاطر العملات؛ وأسعار الفائدة السلبية؛ والحساب الخاص المتعدد السنوات؛ والمخاطر المتصلة بالتدفقات النقدية؛ وآليات التمويل البديلة، بما في ذلك التبرعات (A/74/452، الفقرات ٦٦ إلى ١٠٩).

ألف - اتفاق القرض المقدم من البلد المضيف

١٦ - يذكر الأمين العام في التقرير أنه كان من المتوقع أن تخصص حزمة القرضين البالغين ٤٠٠ مليون فرنك سويسري والمقدمين من دون فائدة لأعمال المبنى الجديد وأعمال التجديد بمبلغين يقدران بـ ١٢٥,١ مليون فرنك سويسري لأعمال المبنى الجديد و ٢٧٤,٩ مليون فرنك سويسري لأعمال التجديد، غير أنه لا يمكن تحديد القيم النهائية المخصصة من القرض إلا بعد أن تُعرف التكاليف الفعلية للمبنى الجديد H عند إنجاز المشروع. ووفقاً لاتفاق القرض، سيُستعمل أي رصيد يتبقى من جزء القرض المخصص للمبنى الجديد في تجديد المباني القائمة في تلك المرحلة، عند الاقتضاء. وفيما يتعلق بتسديد القرض، يشير تقرير الأمين العام إلى أنه وفقاً لآخر جدول زمني للمشروع، ستبدأ عملية تسديد القرض التي تستغرق ٥٠ عاماً للجزء من القرض المطبق على المبنى الجديد H، في نهاية عام ٢٠٢٠، وهو العام الذي سيجري فيه إشغال المبنى الجديد. وسيبدأ تسديد الجزء من القرض المخصص لأعمال التجديد عند إنجاز أعمال التجديد. وتؤكد اللجنة الاستشارية مجدداً تقديرها للدعم المستمر الذي تقدمه حكومة سويسرا إلى الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث.

باء - إدارة حالات الطوارئ

١٧ - يشار في التقرير إلى أن إدارة حالات الطوارئ للمشروع ما زالت تستند إلى توقعات حالات الطوارئ القائمة على تقييم المخاطر التي تقدمها الشركة المستقلة المكلفة بإدارة المخاطر (المرجع نفسه، الفقرة ٦٩). واستناداً إلى التوقعات الواردة في أحدث نموذج فصلي للمخاطر، فإن المستوى الموصى به لمخصص الطوارئ المطلوب عند مستوى احتمال ٨٠ في المائة هو ٦٩,٥ مليون فرنك سويسري (٧١,٧ مليون فرانك سويسري شاملاً تصاعد التكاليف المتعلقة بالطوارئ). إلا أن المبلغ المتاح لمخصص الطوارئ، الذي يمثل الفرق بين إجمالي الميزانية ومجموع الاحتياجات المقدرة للمشروع، هو ٣٦,٩ مليون فرنك سويسري (٣٨,١ مليون فرنك سويسري شاملاً تصاعد التكاليف المتعلقة بالطوارئ) (النظر الفقرة ٨ أعلاه والفقرة ١٨ أدناه). ووفقاً لنموذج المخاطر، فعند هذا المستوى من المبلغ المتاح لمخصص الطوارئ وفي غياب أي إجراءات تخفيفية أخرى، يكون هناك احتمال نسبته ٣٠ في المائة أن يكون مجموع المبلغ المعتمد للمشروع كافياً لتغطية تكاليفه. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أوصى في تقريره السابق بأن ترسي الإدارة عملية تتضمن استراتيجيات تخفيف إضافية في حال انخفاض مستوى الثقة في إنجاز الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في حدود الميزانية عن ٥٠ في المائة (A/73/157، الفقرة ٥١). وأبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة لا تزال ملتزمة بإكمال تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في حدود الميزانية المعتمدة البالغة ٨٣٦,٥ مليون فرنك سويسري، وأنه يجري اتخاذ إجراءات تخفيفية لمعالجة هذه الحالة، وهي إجراءات يمكن، وسيتم، تعجيلها بمجرد تعيين مقال عام لأعمال تجديد المباني التاريخية وبدء خدمات ما قبل التشييد.

١٨ - وزودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية تبين أن المبلغ المتاح لمخصص الطوارئ (عدا تصاعد التكاليف المتعلقة بالطوارئ) على النحو الوارد في التقارير المرحلية السابقة للأمين العام ما برح يتناقص في السنوات الأخيرة على النحو التالي: ٩١ ٩١٧ ٠٠٠ فرنك سويسري في عام ٢٠١٥؛ و ٩٤ ٢٠٧ ٠٠٠ فرنك

سويسري في عام ٢٠١٦؛ و ٧٠ ٨٤٥ ٠٠٠ فرنك سويسري في عام ٢٠١٧؛ و ٧٤ ٥٤٠ ٠٠٠ فرنك سويسري في عام ٢٠١٨؛ و ٣٦ ٩١٧ ٠٠٠ فرنك سويسري في عام ٢٠١٩^(٤).

١٩ - وتشعر اللجنة الاستشارية بالقلق لأن مستوى الثقة في إنجاز الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في حدود الميزانية المعتمدة وفقاً للتوقعات الواردة في أحدث نموذج للمخاطر انخفض عن ٥٠ في المائة للمرة الأولى، ولأن مستوى المبلغ الممنوح لمخصص الطوارئ ما برح يتناقص في السنوات الأخيرة، وتشدد على ضرورة وضع استراتيجيات تخفيف إضافية، على النحو الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات (انظر الفقرة ١٧ أعلاه). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل معلومات شاملة عن تدابير التخفيف المتخذة لمعالجة هذه الحالة.

جيم - مخطط الاعتمادات والأنصبة المقررة وعملتها والحساب الخاص المتعدد السنوات

٢٠ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٩/٧٣ ألف العودة إلى مسألتي تحديد مخطط الأنصبة المقررة وتحديد عملة للاعتمادات والأنصبة المقررة والحساب الخاص المتعدد السنوات فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والسبعين، وطلبت إلى الأمين العام تقديم آخر المعلومات المفصلة عن تلك المسائل في تقريره المقبل.

٢١ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن هناك ثلاثة مخططات ممكنة للاعتمادات والأنصبة المقررة للمشروع (وهي رصد اعتمادات وأنصبة مقررة تدفع مقدماً ولمرة واحدة، أو رصد اعتمادات وأنصبة مقررة متعددة السنوات، أو رصد اعتمادات تدفع مقدماً ولمرة واحدة والجمع بين دفع الأنصبة المقررة لمرة واحدة والأنصبة المقررة المتعددة السنوات)، فضلاً عن خيارين لعملة الاعتمادات والأنصبة المقررة (دولار الولايات المتحدة أو الفرنك السويسري)، وهو ما عرضه الأمين العام في تقاريره السابقة، وما زال قائماً (A/74/452، الفقرة ٧٨). وترد رسوم توضيحية للخيارات الثلاثة في الأشكال التاسع والعاشر والحادي عشر من التقرير، وترد في المرفق الثاني من التقرير تفاصيل مخطط التمويل لكل خيار.

٢٢ - ويواصل الأمين العام التوصية بأن تتم المعالجة المحاسبية للمشروع من خلال حساب خاص متعدد السنوات يُموّل عن طريق اعتمادات وأنصبة مقررة مستقلة عن الميزانية البرنامجية. وهو يذكر في التقرير أنه إذا قررت الجمعية العامة رصد الاعتمادات والأنصبة المقررة بالفرنك السويسري، سيتعين إنشاء حساب خاص متعدد السنوات مستقل عن الميزانية البرنامجية. ويشير الأمين العام إلى أن عمليات سداد القرضين السنوية ستموّل في إطار الحساب الخاص خلال فترة تنفيذ المشروع حتى عام ٢٠٢٣، ولكنها ستُدرج بعد ذلك في الميزانية البرنامجية للفترات ذات الصلة. وستُغلق الحساب الخاص المتعدد السنوات بعد إقفال المشروع ماليا وإداريا، على افتراض أن تكون جميع الدول الأعضاء قد دفعت أنصبتها المقررة كاملة (المرجع نفسه، الفقرات ٩٦ إلى ٩٨).

٢٣ - وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها بأن المشروع قد بلغ مرحلة تستدعي تأمين تمويل المشروع، وتشدد على أهمية اتخاذ الجمعية العامة قراراً في دورتها الرابعة والسبعين بشأن مخطط الاعتمادات والأنصبة المقررة وعملتها وبشأن إنشاء حساب خاص متعدد السنوات. وتكرر اللجنة رأيها بأن الخيارات المشار إليها أعلاه والمتعلقة بمخطط الاعتمادات والأنصبة المقررة وعملتها وبالحساب

(٤) انظر A/70/394/Corr.1 و A/71/403 و A/71/403/Corr.1 و A/72/521 و A/73/395 و A/74/452.

الخاص المتعدد السنوات وتحديد الأنصبة المقررة تشكل مسائل تتعلق بالسياسات العامة يعود إلى الجمعية العامة اتخاذ قرار بشأنها (A/72/7/Add.25، الفقرة ٢٧ و A/73/576، الفقرة ٣٥).

دال - فرص التمويل البديلة

٢٤ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف على سياسة تلقي التبرعات للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، المبينة في المرفق الأول من التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/70/394). وأبلغت اللجنة بأنه في إطار هذه السياسة، يسعى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بنشاط إلى إيجاد جهات مانحة لدعم تنفيذ مشاريع التشييد والتجديد في مجمعه بما يمكن أن يحد من التكاليف العامة لمشروع الخطة الاستراتيجية على الدول الأعضاء ويحسن البنية التحتية لقصر الأمم أثناء تنفيذ المشروع. ويتعهد المكتب خلاصة وافية للمشاريع المحتملة التي تقع ضمن نطاق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث مثل تجديد غرف الاجتماعات، وتجديد الأعمال الفنية، وموارد تكنولوجيا المعلومات التي تلمس لها تبرعات من الجهات المانحة كوسيلة لخفض التمويل المطلوب من الدول الأعضاء. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن المكتب لا يزال سباقاً في جهوده الرامية إلى البحث عن جهات مانحة من أجل الإسهام في تمويل أعمال التشييد والتجديد في قصر الأمم (A/74/452، الفقرة ١٠٠). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل تقديم معلومات واضحة للجهات المانحة المحتملة عن نطاق مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث التي يجري التماس مساهمتها، بما في ذلك عن المبالغ التي ستطبق بصورة فعالة للحد من الأنصبة المقررة للدول الأعضاء في مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل معلومات عن الخلاصة الوافية للمشاريع المحتملة المذكورة أعلاه.

٢٥ - ويقدم الأمين العام في تقريره معلومات عن تبرع محتمل من مؤسسة خاصة غير ربحية لتمويل وتشيد مركز جديد للزوار في قصر الأمم (المراجع نفسه، الفقرات ١٠٣ إلى ١٠٨ و A/73/395، الفقرة ١١٧). ويشار إلى أن المكتب وقّع خلال الفترة المشمولة بالتقرير اتفاقاً إطارياً، تقوم بموجبه الجهة المانحة بتشيد مبنى مخصص لمركز الزوار تزيد مساحته على ٣٠٠٠ متر مربع سيزيد سعة قصر الأمم لاستضافة ٣٠٠٠ زائر في السنة مقابل ١٠٠٠٠ زائر حالياً. ويتيح هذا الاتفاق انتقال المشروع المقترح إلى مرحلة التطوير المعماري، مع قيام الجهة المانحة المحتملة بتمويل العمل المتعلق بتصميم المبنى في عام ٢٠١٩ وأوائل ٢٠٢٠، دون التزام على الأمم المتحدة. ويشار في التقرير إلى أن الجهة المانحة أعدت مشروع بيان جدوى تستعرضه بدقة حالياً المكاتب والجهات المعنية المتأثرة، من أجل تقييم الآثار المترتبة على نموذج تشغيل بالنسبة لخدمات الزوار. وينص الاتفاق الإطاري على أن تقوم الأمم المتحدة في نهاية مرحلة التطوير باستعراض المشروع واتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم المضي قدماً بالمشروع. وقبل اتخاذ هذا القرار، ستعرض التفاصيل الكاملة للمشروع على الجمعية العامة لتنظر فيها. ويشار أيضاً في التقرير إلى أن الجهة المانحة كفلت ٢٧ مليون فرنك سويسري للمشروع، وهي على استعداد لتحمل المسؤولية عن جميع مخاطر التشييد والتجهيز لمركز الزوار المتوخى. ونظراً لأهمية المشروع المتوخى، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إطلاع الجمعية العامة على كل المعلومات المتعلقة بالعملية، من بدايتها، وهي على ثقة بأن الأمين العام سيقدم المزيد من المعلومات إلى الجمعية العامة في وقت نظرها في هذا التقرير. وتوصي اللجنة أيضاً بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي

المقبل معلومات شاملة وشفافة عن جميع جوانب التبرع المحتمل والاتفاق الإطار، وعن مركز الزوار المتوخى، بما في ذلك الجوانب التراثية.

خامسا - اعتبارات أخرى ذات صلة

ألف - رفع القيمة السوقية للأراضي التي تملكها الأمم المتحدة في جنيف

٢٦ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه قد أحرز تقدم صوب إتمام عقد إيجار مدته ٩٠ سنة مع مؤسسة حاضرة الموسيقى في جنيف (Fondation pour la Cité de la musique de Genève) يكون مشفوعا بحقوق بناء تتعلق بفيلا وحديقة فويانتين بمبلغ قدره ٢٥,٦ مليون فرنك سويسري. واستمرت شركة محاماة محلية في القيام بعمل قانوني مستفيض لمواصلة بلورة الشروط المفصلة لاتفاق الإيجار بالتعاون الكامل مع مكتب الشؤون القانونية، ويقدر حاليا أن يتم إبرام الاتفاق خلال عام ٢٠٢٠ (A/74/452)، الفقرتان ١١٢ و ١١٣).

٢٧ - وفيما يتعلق بقطع الأرض الأخرى، يشار في التقرير إلى أنه من الممكن أن يُتوخى واقعا تحقيق نطاق يتراوح بين ٨٠ مليون و ١٣٣ مليون فرنك سويسري في الإيرادات الإجمالية العامة المتوقعة. كما يشار إلى أن الأمم المتحدة أكملت المراحل الأولية من الأعمال مع خبراء استشاريين متخصصين في رفع القيمة السوقية، بما في ذلك وضع استراتيجية شاملة بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من توليد الدخل على المدى الطويل من خلال ترتيبات التأجير الطويلة الأجل الموجهة للمجتمعات المحلية فيما يتعلق بالشريحة الواسعة من الأرض التي تشمل مركز الأمم المتحدة للتدريب (ملحق بوكاج)، وورش عمال الحدائق (فيلا رميز وغيرها من مختلف المباني الخارجية)، ومؤسسة المدرسة الدولية في جنيف، والنادي الدولي لكرة المضرب. ويرد مزيد من التفاصيل عن الاستراتيجية في الفقرات ١١٤ إلى ١٢٠ من التقرير. وباختصار، واستناداً إلى تحليل الخبراء الاستشاريين، شرع المكتب في مراحل العمل الأولية مع كاتون جنيف بخصوص لوائح التقسيم الإنشائي المحلية، وستعرف في نهاية هذا العمل الشروط المنطبقة على تطوير قطع الأرض تلك. ويشار في التقرير إلى أنه من الضروري في إطار هذه العملية إجراء سلسلة من الدراسات التفصيلية لقطع الأرض إلى جانب التخطيط للأنشطة التحضيرية. وتشمل هذه الأنشطة التحضيرية على سبيل المثال نقل المرافق القائمة لعمال الحدائق وتكييف وتحديد بعض المرافق القائمة في المباني الرئيسية لقصر الأمم من أجل السماح بنقل مركز الأمم المتحدة للتدريب، وإعادة مواءمة المحيط الأمني للأمم المتحدة في موقع قطع الأراضي المزمع رفع قيمتها السوقية.

٢٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأنشطة المذكورة أعلاه المتعلقة برفع القيمة السوقية للأراضي المملوكة للأمم المتحدة ستنفذ على مرحلتين على النحو التالي: (أ) مرحلة أولى، تجرى فيها دراسات مفصلة وأنشطة تخطيط في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ وتقدر لها احتياجات تبلغ ٣,١ ملايين فرنك سويسري؛ (ب) مرحلة ثانية، تنفذ فيها الأنشطة التحضيرية خلال الفترة من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٥، وتتراوح التكلفة المقدرة لها من ١٤,٥ مليون فرنك سويسري إلى ٢٢,٠ مليون فرنك سويسري.

٢٩ - ويطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن تقر تنفيذ استراتيجية رفع القيمة السوقية للأراضي الواردة في هذا التقرير، وأن تأذن بالاتفاق على الأعمال التحضيرية (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٦ هـ)). وترى اللجنة الاستشارية أن استراتيجية رفع القيمة السوقية للأراضي، على النحو المبين في تقرير

الأمين العام، تفتقر إلى الوضوح ولا تقدم معلومات كافية لكي تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأنها. وبالنظر إلى نطاق الأعمال التحضيرية المتوخاة ومدتها واحتياجاتها من الموارد، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المرحلي المقبل عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث خطة مفصلة بشأن رفع القيمة السوقية للأراضي المملوكة للأمم المتحدة.

باء - توسيع البنى التحتية لمخطة القطارات الرئيسية وخطوط السكك الحديدية في جنيف

٣٠ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن مشروعاً كبيراً تنفذه شركة السكك الحديدية الاتحادية السويسرية في مجال البنى التحتية للنقل على صعيد المنطقة بهدف زيادة قدرة محطة القطارات الرئيسية في جنيف يؤثر على شريط من الأرض في الجهة الجنوبية من حديقة أريانا، وإلى أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف وقع اتفاقاً إطارياً ثلاثياً مع مدينة جنيف وشركة السكك الحديدية الاتحادية السويسرية يتيح مواصلة تطوير ذلك المشروع (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٣). وينص الاتفاق أيضاً على مساحة الأرض التي يتوجب التنازل عنها وإطار التعويضات المالية والعينية، التي ستخضع لاتفاقات منفصلة تبرم في المستقبل. ويشار أيضاً في التقرير إلى أنه من المقرر أن تبدأ الأعمال الأولية المتصلة بهذا المشروع في عام ٢٠٢٥، وأنه لن يكون هناك تأثير في الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أو أي من المباني الواقعة في المجموع. واللجنة الاستشارية على ثقة بأن الأمين العام سيقدم إلى الجمعية العامة في وقت نظرها في هذا التقرير معلومات إضافية عن أثر مشروع البنى التحتية الذي تنفذه شركة السكك الحديدية الاتحادية السويسرية على الأراضي المملوكة للأمم المتحدة وعلى الاتفاق الإطاري الثلاثي المذكور أعلاه. وتوصي اللجنة أيضاً بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يورد في تقريره المرحلي المقبل معلومات مستكملة عن الآثار المترتبة على مشروع البنى التحتية الذي تنفذه شركة السكك الحديدية الاتحادية السويسرية بالنسبة للأمم المتحدة.

سادس - الاستنتاجات والتوصيات

٣١ - يرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه في الفقرة ١٢٦ من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه.